الفصل السادس

التصور المقترح لتفعيل عملية صنع السياسة التعليمية فى مصر

التصور المقترح بالنسبة لمبادىء صنع السياسة التعليمية

التصور المقترح بالنسبة مؤسسات صنع السياسة التعليمية

التصور المقترح بالنسبة آليات صنع السياسة التعليمية

التصور المقترح بالنسبة لمستويات صنع السياسة التعليمية

التصور المقترح بالنسبة لكيفية صنع السياسة التعليمية

obeikandi.com

الفصل السادس

التصور المقترح لتفعيل عملية صنع السياسة التعليمية في مصر

في ضوء خبرة كل من انجلترا والصين

بعد عرض الإطار العام للبحث في الفصل الأول، وفي ضوء الدراسة لواقع كيفية صنع السياسة الفعلية في مصر في الفصل الثالث، ومن خلال عرض الخبرات العالمية في بعض الدول المتقدمة وهي إنجلترا في الفصل الرابع وجمهورية الصين الشعبية في الفصل الخامس، وبعد الدراسة المقارنة لتجارب هذه الدول في مجال صنع السياسات التعليمية، وفي ضوء واقع وظروف المجتمع المصري واحتياجاته يمكن وضع تصور مقترح لتطور عملية صنع السياسات التعليمية في جمهورية مصر العربية وما يمكن الاستفادة منه من خبرات هذه الدول في ظروف المجتمع المصري.

ويستند هذا التصور إلى حقيقة أساسية هي أن عملية صنع السياسة التعليمية تشترك فيها مؤسسات متعددة رسمية وغير رسمية، وهي عملية ترتبط بكافة قطاعات المجتمع الاقتصادي، والاجتماعي والثقافية في المجتمع، وترتبط بفلسفة المجتمع وثقافته.

بالنسبة لتفعيل صنع السياسة التعليمية لابد أن تتوافر الأسس التالية فى عملية صنع السياسة التعليمية :

١-**المرجعية المجتمعية** : بمعنى الارتباط باحتياجات المجتمع وسماته وفلسفته التربوية فالسياسة التعليمية تنبثق من خلال المجتمع والمبادئ الحاكمة له. والتربية عملية اجتماعية تستمد مادتها من ثقافة المجتمع ومن ثم فالسياسة التعليمية يجب أن تعبر بصدق عن قيم المجتمع وعاداته ،ولا تكون دخيلة عليه وتكون ممثلة لقطاعات مختلفة . ولا يمكن تصور سياسة تعليمية إلا وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا باحتياجات المجتمع. والخطة الشاملة للتنمية الإجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٢- **المرونة والواقعية وقابلية للتنفيذ** : من الأسس الهامة التي يجب أن تتحلى بها السياسة التعليمية هي المرونة بمعنى أن صانعي السياسات لا يجب أن يصنعوا برامج أو يتخذوا إجراءات تتسم بالجمود وغير قابلة للتعديل . بل يجب أن تكون السياسة التعليمية ممكنة التطبيق وإن إختلفت الظروف ، وأن تراعى الإمكانات المادية للمجتمع والحاجات الحاضرة والمستقبلة له . ويتوقف نجاح أي سياسة تعليمية على إمكانية تحويل البرامج إلى استراتيجية وخطة يمكن

تنفيذها وفقاً للأوضاع الراهنة على أرض الواقع فبدون سياسة واضحة المعالم يصبح التخطيط لها مستحيلا . وأي سياسة تعليمية ينبغى أن تنبع من أرض الواقع .

٣- الجهد التعاونى : تضافر جهود المؤسسات المجتمعة ومنها مؤسسات الخدمات والإنتاج ، والمشاركة الواسعة من ذوى الخبرة وأصحاب الرأى فى وضع السياسة التعليمية ، فوضع السياسة التعليمية ليس عملية فنية يقوم بها خبراء التعليم وحدهم . ولا تستطيع مؤسسات التعليم أن تعمل فى عزلة عن المؤسسات الأخرى الموجودة في المجتمع، بل لابد من الاتساق بينها حيث أن هناك منطلقات فكرية تنبثق من خلال المجتمع والقيم والمبادئ الحاكمة فيه . ويصعب على صانع السياسة أن يصنع سياسة تعليمية ما لم يكن على وعى بسياسات المجتمع واقتصاده والتيارات الفكرية والفلسفية به والتى تؤثر على أي سياسة تعليمية جديدة.والتكامل بين أدوار القطاعات والمؤسسات المختلفة في الدولة مع المؤسسة التعليمية والاتساق بين الأهداف القومية التي يتم وضعها والسياسات العامة الأخرى في المجتمع والترابط بين فلسفة التربية والسياسة التعليمية القومية .حيث أننا لا نستطيع أن نخطط أو نرسم لجانب واحد من جوانب التعلم ...

٤-الأساس المعلوماتى :

يجب أن تستند السياسة التعليمية إلى أساس معلوماتى عميق ومتعدد الأبعاد فهناك خصائص سكانية أو ديموجرافية أو خصائص مالية ، واقتصادية خاصة بالميزانية العامة .

٥-الشمولية والكلية :

لابد من النظرة لشاملة للعملية التعليمية عند صياغة أي سياسة تعليمية يتم تصميمها وألا تركز على تطوير المناهج وطرق التدريس، دون الإهتمام بالمعلم مثلا إذ لابد أن تبتعد عن النظـــرة الجزئية عند صياغتها وفقاً للموارد .

٦-استشراف المستقبل :

إن تصميم أي سياسة تعليمية هي عملية مستقبلية تهدف إلى نشر أساسيات التعليم وتوصيلها إلى كل فرد في المجتمع لتحقيق التنمية والتقدم. وهدف التربية هو إعداد الفرد للحيـــاة الحاضـــرة والمستقبلة ، ومن ثم فالسياسة التعليمية لابد وأن تتنبأ بالمتغيرات المتوقعة وأن تعد الأجيال كما هو متوقع .

٧-العقلانية :

تتفق معظم أدبيات السياسة التعليمية على أهمية توفر مبدأ العقلانية فى صنع الـــسياسة وتصميمها سواءً على المستوى المركزي أم المحلى، ويقصد بالعقلانية أن يتسم صنع الـــسياسة

بالموضوعية والاهتمام بقواعد الجودة والمنطق والتسلسل الفكري التدريجي والوضوح وأن تكون مصاغة بلغة سهلة ومباشرة وألفاظ لا تحتمل الازدواجية والغموض.وأن يراعى عند صنع السياسة التعليمية القوى التي تتأثر وتؤثر في تنفيذ هذه السياسة داخل المؤسسات التعليمية ورد فعل هذه السياسات على المعنيين بتطبيقها وإمكانات وقدرات أجهزة التعليم على التعامل مع السياسة الجديدة .

٨- اقتناع الرأي العام : -

تعتمد أي نهضة في مجال التعليم على التأييد الإجتماعى لها حيث أن أفراد المجتمع هم أول المستفيدين منه ولهذا يجب على صانع السياسة أن يراعى وجهات نظر ورضا الجماعة المستهدفة بالأسلوب والصورة التي تحقق مصالحها ومن هنا لابد أن يأخذ صانع السياسة بعين الاعتبار أن تكون هذه السياسة مقبولة.ومن هنا تلعب أجهزة الإعلام في جميع أنحاء العالم دورا مؤثرا في تشكيل الرأي العام وتكوينه وتحليلها لقضايا التعليم في المجتمع.

٩- الاستقرار :

كلمة السياسة يقصد بها أحيانا اتخاذ قرار إزاء مشكلة ما أو حاجة اجتماعية أو اقتصادية طارئة . أما السياسة العامة للتربية والتعليم فهى سلسلة متصلة ومترابطة نقطة البدء فيها وضوح الفلسفة التربوية التي تستمد منها السياسة التعليمية مبادئها وأهدافها والتي يمكن ان تتصف بالثبات والاستقرار النسبي .هذا الاستقرار النسبي أو التغيير النسبي فى السياسة التعليمية يفرض على المجتمع أن يجعل فيها مسئولية مجالس ومؤسسات محددة والاختصاص وفى إطار قواعد علمية موضوعية تحكمها ولا تكون البتة مسئولية أفراد أيا تكن مواقعهم وقدراتهم وبهذا تكفل للسياسة التعليمية التطور المستمر .

فيما يتعلق بمستويات صنع السياسة التعليمية :

أن يتم صنع السياسة التعليمية على ثلاث مستويات المستوى القومي (المركزي) والمستوى الإقليمي وتقوم فيه الهيئات على مستوى المديريات بتطوير الخطط الموضوعة وتقرير القواعد واللوائح الملائمة للبيئة المحلية، وكذلك أن يتم صنع السياسة التعليمية على المستوى المحلى وفيه تقوم المحليات بدور رئيسى في تمويل التعليم بالتعاون مع الجمعيات غير الأهلية وجماعات المصالح من أصحاب رجال الأعمال والمال والتجارة وأيضا تقوم فيه مجالس الإدارة المدرسية بدور فى وضع السياسة التعليمية على المستوى المحلي.

فيما يتعلق بالمؤسسات المسئولة عن عملية صنع السياسة التعليمية :

أن يتحقق التنسيق والتكامل بين الأجهزة المسئولة عن صنع السياسة التعليمية ومن الممكن أن يوجد مجلس قومي لسياسات التعليم تشترك فيه كافة الأجهزة المعنية. يتولى ربط عملية صنع السياسة التعليمية بخطة التنمية الشاملة ووضع خطط عمل وبرامج تنفيذي لها أهداف وجداول زمنية محددة. بحيث لا ينفرد وزير التعليم بمفرده بإقرار السياسات التعليمية الأمر الذى ينعكس سلبا على استقرار السياسات التعليمية فى مصر.وضرورة اشتراك نقابة المعلمين المهنية في هذا المجلس وتفعيل دور كل من الأجهزة التالية.

التصور المقترح بالنسبة لمجالس الإدارة المدرسية :

منح مجالس الإدارة المدرسية الحرية والاستقلال والمرونة في عملية صنع القرارات الخاصة بها، من خلال حرية اختيار محتوى المنهج الدراسي، ووضع الجدول المدرسي، وتطبيق نظام التفويض المالي بمعنى تفويض السلطة لمجالس الإدارة المدرسية لإنفاق الميزانية، ومنحهم صلاحية تعيين الأفراد العاملين بها وهو ما يقصد به لا مركزية الإنفاق.

– أن تضع مجلس إدارة كل مدرسة خطة لتطوير التعليم بها يشترك في إعدادها كل المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة ممثلاً في مجالس الآباء ومجالس الأمناء ورجال الأعمال، وممثلين عن الإدارات التعليمية.وأن يضم مجلس إدارة المدرسة عدداً من القيادات الشعبية والتنفيذية في المحافظة بحيث تكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار في كافة الأمور.

– أن يتم تعديل في بنية وهيكل مجلس إدارة المدرسة بحيث يمثل المعلمين أغلبية في لجانه، وتتاح لمجالس الآباء وأعضاء الإدارات التعليمية، ورجال الأعمال ورجال الصناعة والتجارة و المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة فرصة الحوار والمناقشة واتخاذ القرارات التي تلائم الاحتياجات المحلية بحيث تتحقق لا مركزية صنع القرار.ويتم تفعيل دور المدرسة في تقديم التغذية المرتدة اللازمة لعملة صنع السياسة التعليمية بحيث تشكل شبكة استشارية محلية (Network).

– أن يؤخذ بنظام المحاسبة Education accountability أو المساءلة التعليمية وهو نظام لمراقبة الأداء المدرسي ، وتحقيق الجودة التعليمية بالمدارس.

- التصور المقترح بالنسبة للإدارات التعليمية المحلية

تفعيل دور الإدارات التعليمية المحلية عن طريق آلية تشكيل اللجان الفرعية التي تختص بالمواقع والأبنية والخدمات المهنية، وغيرها وتحديد أدوار جديدة للإدارات التعليمية في ضوء تدعيم سياسة اللامركزية، وأن تقوم الإدارات التعليمية بوضع خطة عملية لمساعدة القطاع الخاص على تطوير الشراكة لتوفير احتياجات المدارس. وأن تشمل هذه الخطط برامج محددة زمنياً وتنظيمات محددة مستقبلاً وتنسيقات وترتيبات وإجراءات تطبيق هذه الشراكة والارتقاء بجودة التعليم، وأن تتولى هيئة ضمان الجودة التعليمية المراقبة على هذه الخطط وتنفيذها وتطبيق نظام المساءلة التعليمية.

التصور المقترح بالنسبة لوزارة التربية والتعليم :

- تقليل مركزية السلطة التعليمية المتمثلة في وزارة التربية والتعليم وتفويض السلطة للمحليات وللمديريات وللقيادات الإدارية بالمدارس لحل مشكلاتهم ووضع سياسات محلية وفقاً للظروف المحلية.

- التصور المقترح بالنسبة للمجالس النيابية :

تعديل اللائحة الداخلية لمجلسي الشعب والشورى بحيث يتم تفعيل دور المجالس النيابية في مصر في عملية صنع السياسة التعليمية، من خلال إعادة النظر في التركيب الهيكلى لمجلسي الشعب والشورى بما يسمح بتمثيل ثقابات المعلمين في مجلسي الشعب والشورى، ويتم اشتراكهم في صياغة التشريعات التعليمية. وتفعيل دور مجلس الشعب في عملية التشريع ذاتها بحيث لا ينحصر دوره في تمرير القوانين فقط. **وتفعيل دور مجلس الشعب في وضع السياسة التعليمية** من خلال تعديل نسبة تمثيل الأحزاب السياسية المختلفة وإشراكها في صنع السياسة التعليمية ومن خلال تطبيق آلية الاستفتاء قبل إجراء أي إصلاح تعليمي ، ومن خلال تعزيز دور مركز البحوث والدراسات البرلمانية لتجميع ردود وأجوبة الاستفتاءات بما يخدم عملية صنع السياسة التعليمية . وتفعيل دور مجلس الشورى في عملية صنع السياسة التعليمية وتوسيع اختصاصات مجلس الشورى حتى يقوم بدور تشريعي على النحو الذي يعطي المجلس صلاحيات تشريعية ورقابية.

التصور المقترح بالنسبة للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى:

تفعيل دور المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والمجالس الشعبية المحلية في وضع السياسات التعليمية وتنفيذها في المحافظات. ووضع خطة لمشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية لتطوير التعليم .

- **التصور المقترح بالنسبة المجالس الشعبية المحلية**

أن يتم تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية في عملية صنع السياسة التعليمية، وتنفيذها ومتابعتها. بحيث تشترك المجالس الشعبية المحلية بوضع خطط لتطوير التعليم بما يلائم احتياجات البيئة المحلية، واقتراح السياسات التعليمية الملائمة للبيئة المحلي و تطبيق آلية الشبكات المساندة في صنع السياسات التعليمية بمعنى أن يتم إشراك رجال الأعمال في منتدى عمل خاص بكل إدارة تعليمية يشترك فيه رجال الأعمال، وممثلين عن الإدارات التعليمية، ويصدر عن هذا المنتدى خطة عمل بالتشاور مع المدارس وفي إطار التعاون مع القطاع الخاص لتطوير العملية التعليمية في المناطق المختلفة. وترسيخ قيم المشاركة الشعبية ،وتعميق مفهوم الديمقراطية من خلال اشتراك المعلمين في صنع القرارات المدرسية. وكذلك تعليم التلاميذ في المدارس عملية صنع القرار السليم من خلال الأنشطة التربوية.

- **التصور المقترح بالنسبة لمراكز البحوث التربوية :**

إنشاء مراكز بحوث تربوية بالمحليات والمحافظات وإعطائها صلاحية إجراء البحوث لمعالجة مشكلات التعليم فى البيئات المختلفة في ضوء توجهات السياسة التعليمية بالدولة، وأن تضم في مجالس إدارتها ممثلين عن الإدارات التعليمية المحلية ومعلمين، وأساتذة جامعات من القيادات البارزة في المجتمع المحلي بحيث يسهموا من خلال المناقشات والمفاوضات في وضع الخطط البحثية للمراكز في ضوء احتياجات البيئة المحلية وبما يتماشى مع السياسة التعليمية القومية وتتولى هذه المراكز تجريب مقترحات السياسة الجديدة قبل تعميمها. والتحرر من هيمنة وزارة التربية والتعليم، وأن تصبح هذه المراكز جهة مستقلة لا تتبع وزير التربية والتعليم، وأن يتم اتخاذ القرار بعد إجراء البحوث والدراسات اللازمة وفي ضوء نتائجها العلمية السليمة بعيدا عما تمارسه الوزارة من ضغوط و إعادة النظر في أسلوب تمويل مراكز البحوث التربوية.

التصور المقترح بالنسبة لنقابات المعلمين المهنية :

١- **تفعيل دور نقابات المعلمين في صنع وإقرار السياسات التعليمية وإشراكها** في إقرار معايير مهنة التدريس و في منحها تراخيص مزاولة المهنة، وتفعيل دورها في التنمية المهنية للمعلمين ،وتقديمها برامج تنمية مهنية على الإنترنت On line proffessional development وتمثيلها لمصالح المعلمين وإشراكها في تشريع القوانين التعليمية في داخل البرلمان المصري. وتفعيل دور النقابات التعليمية في المحليات في ضوء اللامركزية،بحيث تسهم النقابات محليا في برامج التنمية المهنية المستمرة للمعلمين، ومنحهم تراخيص مزاولة المهنة . وتعزيز معايير الارتقاء بالمهنة والتعبير عن مشكلات المعلمين ومصالحهم في المحافظات المختلفة، وأن

تشترك نقابات المعلمين المحلية، مع الإدارات التعليمية والمجالس المدرسية في وضع خطط الارتقاء بجودة التعليم.

٢- أن يجرى تعديل في بنية هيكل نقابات وروابط المعلمين بحيث يوجد اتحاد عام لنقابات على المستوى القومي وله فروع ممثلة في المحافظات. وتكون العضوية فيه اختيارية وليست إجبارية ، وفي تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية محلياً ومتابعة تشغيل أعضائها المتعطلين ومساعدتهم في الحصول على فرص عمل مناسبة ، وأن يتم ذلك بشكل لا مركزي وعلى المستوى المحلي عن طريق النقابات الفرعية في المحافظات .

- التصور المقترح بالنسبة للأحزاب السياسية:

فيما يتعلق بدور الأحزاب السياسة يرتبط الأمر بالإصلاح السياسى للدولة والعمل على توسيع قاعدة المشاركة الحزبية في صنع السياسة التعليمية، وأن يشهد النظام المصرى تعددية حزبية متوازنة وتداولاً للسلطة وإزالة العوائق والقيود الموجودة على الممارسة الحزبية، وتبنى التعددية الحزبية بشكل يتيح التنوع والاختلاف في برامج الأحزاب السياسية وخاصة برامج السياسية التعليمية للأحزاب .وأن يتم تفعيل دور الأحزاب السياسية في المشاركة في صياغة السياسات التعليمية في ضوء اللامركزية بالاشتراك مع الهيئات المحلية ، والمجالس المحلية ، والإدارات التعليمية وغيرها في صنع السياسة التعليمية باستخدام آلية المؤتمرات الحزبية وعن طريق تشكيل اللجان المجتمعية حتى تأتي السياسة التعليمية تعبيراً عن المطالب والاحتياجات المحلية هذا بالإضافة إلى ضرورة تنوع برامج الأحزاب السياسة بحيث تأتي السياسة التعليمية نتاج تنافس ديمقراطي وأن تشترك الأحزاب في تنفي السياسة التعليمية عن طريق تقديم الخدمات التعليمية محليات . وأن تشترك في متابعة تنفيذ السياسة التعليمية.

التصور المقترح بالنسبة للجمعيات الأهلية :

أن يتم تفعيل دور المنظمات غير الحكومية مركزيا ومحليا في ضوء اللامركزية . وأن يكون لها شبكات منتشرة في كافة أنحاء الدولة وتتولى دعم المعلمين ومدهم بالبيانات الفردية . وأن تشترك في صنع السياسة الفعلية من خلال وضع خطط تتوفر مصادر التمويل غير الحكومي للارتقاء بجودة التعليم بالتعاون مع الهيئات المحلية في ضوء اللامركزية . وأن تشترك في تنفيذ السياسة التعليمية عن طريق إنشاء المدارس في المحليات خاصة مدارس مرحلة رياض الأطفال وتوفير الخدمات التعليمية للأطفال في مناطق الفقر الاجتماعي . والمناطق البعيدة والمهمشة ، والمساهمة في إلحاق الأطفال المتسربين بالتعليم . عن طريق إنشاء المدارس وإدارتها وتمويلها.

- **التصور المقترح بالنسبة لمراقبة وضمان الجودة إنشاء هيئة للتفتيش على المعايير التعليمية على غرار هيئة** OFESTED في إنجلترا خاصة بعد أن أصدرت مصر وثيقة المعايير القومية بحيث تتولى هذه الهيئة التفتيش على كل مؤسسة تقدم خدمة تعليمية، بدءا من المدرسة ثم الإدارات التعليمية المحلية ومؤسسات إعداد المعلم ودور رياض الأطفال ، للتحقق من تطبيق السياسات القومية التى تم إقرارها ، مع الاهتمام بتطبيق سياسات المساءلة.

- **إنشاء أكاديمية للتدريب المهنى للمعلمين** وربط دورها ومقرراتها بتراخيص لمزاولة المهنة ووضع تصنيفات ودرجات لهذه التراخيص .واستخدام القمر الصناعي في التنمية المهنية للمعلمين على غرار ما هو معمول به في الصين وتفعيل دور نقابات المعلمين في التنمية المهنية للمعلمين من خلال برامج التعليم الذاتى .من أجل الارتقاء بمستوى مهنة التدريس من خلال إقرار مشروع قانون خاص بالمعلم أو كمهنة ذات طابع خاص ينظم حقوق المعلمين وواجباتهم على غرار ما هو معمول به في الصين، ويحدد مسئولياتهم ومساءلتهم وتدريبهم ورواتبهم الخ، وإنشاء مجلس لشئون مهنة التدريس على غرار ما هو معمول به في إنجلترا .

الرسم التوضيحي للتصور المقترح لمؤسسات صنع السياسة التعليمية في مصر في ضوء التجربة الإنجليزية والصينية

المستوى القومي	المستوى الإقليمي	المستوى المحلي
- رئيس الجمهورية - مجلس الوزراء - البرلمان - المجلس القومي للتعليم - المركز القومي للبحوث التربوية - وزير التعليم - المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي - النقابات المهنية للمعلمين - الأحزاب السياسية - جماعات المصالح - الجمعيات الأهلية	- المحافظ - المجلس الشعبي المحلي - اللجان الاستشارية للتعليم - المديريات التعليمية - النقابات المهنية للمعلمين - الأحزاب السياسية - جماعات المصالح - الجمعيات الأهلية	- المجالس الشعبية - الإدارات التعليمية - مجلس إدارة المدرسة - النقابات المهنية للمعلمين - الأحزاب السياسية - جماعات المصالح - الجمعيات الأهلية

التصور المقترح بالنسبة لكيفية صنع السياسة التعليمية

أن يتم تدعيم **تطبيق** اللامركزية في صنع السياسة التعليمية، بحيث تبدأ عملية صنع السياسة التعليمية في مصر من أسفل القاعدة العريضة أي من الإدارات المدرسية ،و منح حرية اتخاذ القرار لمجالس إدارات المدارس. بحيث تسير في اتجاه لأعلى مروراً بالإدارات التعليمية ،ومنحها حرية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بظروف كل بيئة، من خلال إعداد خطة لتطوير التعليم . بمعنى تمكين المؤسسات التعليمية المحلية من سلطة اتخاذ القرار **ثم المديريات وتفعيل دور المحافظ فى عملية صنع السياسة التعليمية.**

التصور المقترح بالنسبة لآليات صنع السياسة التعليمية

١- أن يتم استخدام آلية المجالس الاستشارية بحيث يتم إشراك القطاع الخاص مع الحكومة في صنع السياسة التعليمية ، بحيث تضم ممثلين من وزارة التربية والتعليم ومن نقابات المعلمين والمؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية والجامعات وأن تسهم هذه المجالس الاستشارية في صنع السياسة التعليمية عن طريق وضع خطط للسياسة التعليمية ويمكن أن يتم آلية تشكيل المجالس الاستشارية على مستوى إقليمي وكذلك على المستوى المحلي من خلال مجلس إدارة المدرسة ويتضمن تمثيل فئات مختلفة ليشمل الآباء والمعلمين وممثلين من الإدارات التعليمية المحلية ، وأعضاء المجتمع المحلي بصورة تضمن الشراكة بين المجتمع والمؤسسات الرسمية في صنع السياسة التعليمية وتنفيذها

٢- أن يتم استخدام آلية تشكيل اللجان المجتمعية على المستوى المحلي بشكل يتيح المشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية وأن تشمل عدداً من أعضاء الإدارات التعليمية المحلية بالإضافة إلى ذوى الخبرة في مجالات التعليم والصناعة والتجارة وآخرين ممن لديهم اهتمامات تربوية وتخصصات علمية ومعرفية وأن تقوم هذه اللجان المجتمعية بالمشاركة في صنع السياسة التعليمية والإشراف على تنفيذها ومتابعتها على المستوى المحلي .

٣- أن تقوم الحكومة بتوجيه استفتاء حول الإصلاح التربوي المطلوب يتم توجيهه إلى رجال التربية في مختلف المراحل التعليمية للاستفادة من خبراتهم .

الحمد لله